

قرار لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 2409.18 صادر في 11 من ذي القعدة 1439 (25 يوليو 2018) يتعلق بالمنع المؤقت لصيد اللميمة (*Ruditapes decussatus*) وجمعها بخليج الداخلة

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ،
بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نوفمبر 1973) المتعلق بتنظيم
الصيد البحري، كما تم تغييره وتتميمه ولا سيما الفصلين 6 و 6-1 منه ؛
وبعد استطلاع رأي المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري ؛
وبعد استشارة غرف الصيد البحري،
قرر ما يلي :

المادة الأولى

يمنع صيد اللميمة (*Ruditapes decussatus*) وجمعها بخليج الداخلة كما هو محدد بالخط المستقيم الرابط بين رأس
دورنفور (Durnford) ورأس بسكدور (Pescador) ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية إلى غاية 31 ديسمبر 2018.
غير أنه، يمكن، خلال فترة المنع المنصوص عليها أعلاه، الترخيص للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، لصيد اللميمة
(*Ruditapes decussatus*) وجمعها في خليج الداخلة المشار إليه أعلاه من أجل أخذ عينات، وذلك طبقا لبرنامج المتعلق
بالبحث العلمي.

يحدد الترخيص المنصوص عليه أعلاه، على الخصوص، مدة صلاحيته والمناطق المرخص فيها بأخذ العينات ومعدات الصيد
أو أدوات الجمع المستعملة وكذا كميات اللميمة (*Ruditapes decussatus*) المرخص بأخذها كعينات. يشار إلى مرجع هذا
الترخيص في رخصة الصيد التي يستفيد منها المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري لهذا الغرض.

المادة الثانية

تطبقا لأحكام الفصل 6-1 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.255 المشار إليه أعلاه، يجب أن يصرح مالكو
ومستغلو المؤسسات والمحلات التي يتم فيها حفظ اللميمة (*Ruditapes decussatus*) التي تم صيدها أو جمعها في المنطقة
البحرية المشار إليها في المادة الأولى أعلاه، قبل تاريخ نشر هذا القرار، بالكميات التي في حوزتهم والتي يتولون حفظها، لدى
مندوب الصيد البحري الذي توجد مؤسساتهم أو محلاتهم داخل دائرة نفوذه.

ولهذا الغرض، يتوفر هؤلاء على أجل سبعة (7) أيام كاملة يحتسب ابتداء من تاريخ النشر المذكور للإدلاء بهذا التصريح.
وفي حالة عدم الإدلاء بالتصريح المذكور عند انصرام هذا الأجل، تعتبر اللميمة (*Ruditapes decussatus*) الموجودة
في مؤسساتهم أو محلاتهم كما لو تم صيدها أو جمعها خلال فترة المنع.

يجب أن يمسك مالكو أو مستغلو المؤسسات والمحلات المشار إليها أعلاه، السجل المنصوص عليه في الفصل 6-1 من الظهير
الشريف السالف الذكر رقم 1.73.255 حسب النموذج الملحق بهذا القرار.

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 11 من ذي القعدة 1439 (25 يوليو 2018).

الإمضاء : عزيز أخنوش.

*

* *

